المحاضرة الرابعة: تجارب التصنيع العسكري في الدول النامية

يعتبر التصنيع العسكري خيارا استراتيجيا للعديد من الدول، خاصة إذا ما اعتبرنا تكلفة الاتفاق. العسكري سنويا والتي أثقلت كاهل الدول النامية، ويتطلب قيام صناعة عسكرية صحيحة ضرورة توفير متطلبات لهذه الصناعة بحيث تضمن قيامها بشكل قوي، ومن بين أهم هذه المتطلبات:

- توفير قاعدة صناعية وعلمية في البلد مع ضرورة وجود دعم الدول المتقدمة.

- توفير خبرات فنية وأيدي عاملة صناعية تشمل مختلف فروع الصناعات.

- توفير الإمكانيات الاقتصادية حيث أن الصناعة العسكرية مرتفعة التكاليف.

- تيسير المواد الخام في الدولة وتوفير غير الموجود منها من أسواق مضمونة.

- وجود مراكز للبحث العلمي والدراسات والتصاميم الخاصة بالإنتاج الحربي.

يندرج التصنيع العسكري في إطار استراتيجية أمنية شاملة تسعى إلى ضمان الاستقلالية الوطنية في مجال الدفاع ولكنها لا تنحصر في متطلبات المؤسسة العسكرية ومنتجاتها الحربية وحدها بل ترتبط أيضا وبشكل كبير بحاجيات المؤسسة الأمنية التي لا تختلف عنها كثيرا خاصة عندما يتعلق الأمر بالحرب على الإرهاب، ولأن مجال الأمن الشامل مرتبط بشكل وثيق بالأمن الاجتماعي والاقتصادي فهذا يجرنا إلى التفكير في ربط التصنيع العسكري بالتشغيل وبالدورة الاقتصادية والتجارية في البلاد وبمنظومة البحث العلمي والتكنولوجي.

إن أهمية الصناعات العسكرية لا تقتصر على كونها أحد مظاهر التقدم الصناعي والتقني فقط بل تعد أيضاً ركيزة حيوية للسيادة الوطنية من خلال توفير الاحتياجات المطلوبة للقوات المسلحة مع

توفير هامش مناورة مناسب لاستقلالية القرار السياسي والتخطيط الاستراتيجي للدول، فضلاً عما يمكن أن تمثله من إضافة نوعية لاقتصاديات الدول، من خلال التوسيع قاعدة التصدير وبناء شبكات التعاون مع الدول ووفقاً لهذا المنظور تكتسب قاعدة التصنيع العسكري التي تنمو وفق خطط مدروسة بدولة الإمارات العربية المتحدة تطوراً بالغ الأهمية، تسعى "درع الوطن" إلى تسليط الضوء عليه في هذا الملف راصدة ابرز معالم هذا المشروع الاستراتيجي وأهدافه وأبعاده .

ينبغي على أي دولة تسعى للتصنيع العسكري أن تعمل ضمن خطة دقيقة وأن تستمر في العمل حتى تصل إلى النجاح، إذا أخذت بعين الاعتبار العوامل التالية :

- وجود هيئة للتخطيط ذات استراتيجية بعيدة المدى ترتبط بها مراكز البحث.
- الإشتراك مع أكثر من دولة عن طريق مجمعات صناعية حربية.
- التنسيق مع الصناعات المدنية وإنتاج مواد متبادلة تنفع الطرفين.
- الإستعانة بالخبرات الأجنبية في المراحل الأولى حتى يتم تأهيل الكوادر الوطنية .-- تأمين المواد الأولية وعدم الاعتماد على مصدر واحد لاستيرادها.

امثلة عن بعض الدول في تجارب التصنيع العسكرية

أ- الإمارات العربية المتحدة :

إن الصناعات العسكرية في دولة الإمارات تمثل أحد مظاهر التقدم الصناعي والتقني الذي تشهده الدولة، حيث يعد هذا القطاع مكملاً لمنظومة التقدم والتطور في الكثير من مجالات التصنيع المدني بمختلف المجالات، إذ أصبحت الإمارات قاعدة صناعية لسلع استراتيجية عدة، منها الألمنيوم وصناعات البناء والتشييد والبتروكيماويات والصناعات التقنية بالغة الدقة وغير ذلك، وبالتالي فإن الاهتمام بقطاع التصنيع العسكري إنما يندرج ضمن منظومة متكاملة للتطوير الصناعي والتقني في الدولة.

وأشارت إلى أن التصنيع العسكري يمثل البعد الآخر للاستفادة من الإنجازات النوعية التي حققتها الدولة في محاور اقتصادية أخرى مثل صناعة المعارض، حيث بعد معرض "آيدكس" أحد أضخم وأهم الواجهات العالمية التي تتبارى كبريات الشركات الدفاعية في عرض منتجاتها من خلاله، وبالتالي فإن التصنيع العسكري يبدو بمنزلة خطوة لازمة للاستفادة من الفرص التي توفرها الدولة لاخرين في مجال التصنيع العسكري.

تمتلك دولة الإمارات العربية المتحدة شبكة علاقات تعاونية متميزة مع الدول الرائدة في مجال التصنيع العسكري، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وفرنسا وروسيا، فضلاً عن علاقات التعاون القوية التي تربطها بدول أخرى متفوقة تكنولوجيا، وتمتلك أيضاً رصيداً جيداً في محال التصنيع العسكري، مثل كوريا الجنوبية والهند وغيرهما، وبالتالي فإن فرص بناء شراكات قوية مع هذه الدول قائمة ما يعزز فرص نجاح هذا القطاع الوليد في دولة الإمارات العربية المتحدة ويوفر له آفاق وفرص النجاح.

ب مصر:

تشكل الصناعات الحربية المملوكة من الدولة أقدم جزء من الاقتصاد العسكري الرسمي في مصر. حتى إن المصادر المصرية تعيد أصولها عموما إلى محمد على الذي حكم البلاد في أوائل القرن التاسع عشر، وأسس مصانع حديثة بمساعدة فرنسية لإنتاج الأسلحة والذخائر .

لقد اعتمدت الصناعة العسكرية في مصر على المساعدات السوفياتية بشكل كبير في فترة السبعينات حتى تم في منتصف السبعينات إنشاء الهيئة العربية للتصنيع الحربي وتحديداً عام 1972 لمواجهة الصناعية العسكرية الإسرائيلية التي توسعت في إنتاج معدات ذات تقنية عالية اشتركت في تأسيس هذه الهيئة كل من مصر، السعودية، قطر، الإمارات العربية، وكان هدفها تحقيق الاكتفاء الذاتي من العتاد الحربي التقليدي وإرساء قاعدة للصناعات المتطورة وتصدير الفائض إلى البلدان العربية والإسلامية.